

على كتاب الوحي قرآنا، وإذا تلقناه تعليما غير معجز نقله إلى المسلمين - حديثاً - من أحاديث النبوية التي تلى القرآن بحكمها وبلاغتها.

وبعد هذا نخلص إلى ما أورده الأستاذ حموده من القواعد لمعرفة الموضوع من الأحاديث. فنجد أولها تدعم صحة الحديث الأول وتؤكد، لأنه إذا جاز اعتبار الحديث موضوعاً لتعارضه مع واقعة تاريخية معروفة فمن الأولى جزماً أن يعتبر موضوعاً لمخالفته كتاب الله أو لعدم موافقته له. لأن الحادثة التاريخية يجوز فيها، جوازاً اقتراضياً، أن تكون مكذوبة. وأما الأحكام القرآنية فلا يوجد مسلم مؤمن يرتاب بصحتها أو بصدقها أو بحفظها من التحريف والتبديل: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون".

ونج القاعدة الثانية تساند الحديث الذي يزعم وضعه، لأنه لا يصح لدى أهل المعرفة أن يجوزوا توهين الحديث إذا كان مخالفاً للعقل ثم يمنعوا الارتياح فيه إذا كان مخالفاً للقرآن. ثم كيف يمكن اعتبار الحديث موضوعاً إذا كان يخالف التعاليم الإسلامية ولا يمكن اعتباره موضوعاً إذا خالف كتاب الله. وهل للتعاليم الإسلامية مصدر أقوى أو أصح من كتاب الله بل هل لها مصدر غيره وهو ينبوعها الأصفى وركنها الأول ومستندها الأوحد.

وأخيراً فاني لأرجو من الأستاذ حموده أن يعود إلى ما كتب فيتدبره بما نعرفه فيه من روح الغيرة على الرسالة الإسلامية والإيمان بأن القرآن الشريف هو ينبوع الإلهي الذي استقى منه الرسول الأعظم سنته الواضحة ونقلها إلى المسلمين بأمانة وتفهم عميق. فلا يجوز البتة أن تخالف أحاديثه مضمون الكتاب ولا شيئاً من أحكامه. ولعله يجد بعد ذلك أن الحديث الأول إنَّما هو نبراس يستضيء به المؤمن ومعيار لا يتطرق إليه الشك لمعرفة صحيح الأحاديث وثابتها من مختلفها وزائفها. وبدونه لا يكفي حرص نقدة الحديث على غربلة الرواة ومعرفة قويمهم من ضعيفهم وتوثيقهم من توهينهم. إذا لا ينبغي للعارف البصير أن يجزم بأن كل من وثقه نقدة الحديث هو وحده الموثوق، ولا كل من وهنوه هو وحده الضعيف الواهن. لأنهم